شرح لامية العرب للنقجواني– دراسة نقدية في نسبة الشرح ومنهج تحقيقه

أ.د.ياسر أحمد فياض
كلية الآداب – جامعة الأنبار

د.زينب خليل حسين
كلية الإمام الكاظم

الملخص:

تناولنا في هذا البحث شرح لامية العرب للنقجواني الذي حققه د. محمود محمد العامودي، ونسبه عن طريق الخطأ إلى النقجواني دون أي دليل يثبت صحة كلامه، مما أغرى الباحثان بقراءته لكون الشارح للامية العرب لم يكن مشهوراً كبقية الشراح الذين تناولوا اللامية بالشرح، مثل: المبرد والزمخشري والتبريزي والعكبري، وَعُدَّ هذا الأمر أيضاً دافعاً إلى أن نتناوله بالدراسة والنقد للخروج برؤية واضحة عن الشرح وشارحه.

فاتضح من خلال قراءتنا للشرح أنه ليس كما زعم المحقق الذي نسبه إلى النقجواني دون أن يوضح لنا دليله فيما ينسب إلى شارح لم نعرف عنه شيئاً، فالشرح مجهول سقطت منه ورقة العنوان، لذلك كان من الصعوبة على المحقق أن يهتدي لمؤلفه، فأثبتنا بالدليل براءة النقجواني مما نسب إليه، فالشرح كما أكد البحث مجهول الهوية، أما النقجواني فلديه شرح آخر غير هذا الذي ذكره محقق الشرح، وله أربع نسخ موزعة في مكتبات العالم، فضلاً عن الهنات الكثيرة التي وقعت في مقدمة المحقق والدراسة التي أجراها على الشرح، وهنات أخرى سجلت على التحقيق ومنهجه ذُكِرَتْ كل في مكانها.

Abstract

This paper tackled an exposition of Lameyyat al-Arab by Naqjawani, which was investigated by Dr Mahmud Mohammed Al-Amudi and mistakenly and groundlessly attributed it to Naqjawani. This encouraged the researcher to go through the investigation as the investigator was not as famous as the other investigators who dealt with this Lameyyat by explaining such as Mabarred, Zamkshri, Tabrizi and Alkbri. This was an

impetus that motivated the researcher to undertake a critical study to come out with a clear vision of the investigator and his exposition.

It is evident throughout the extensive reading of the explanation that it is not as alleged by the investigator, who attributed it to al-Naqjawani without providing or explaining his evidence regarding an unknown investigator which is attributed to an explanation that nothing is known about. Also, the title page was missing. As a result, it was impossible for the investigator to know its author. That is why Al-Naqjawani is not the author. The exposition, as concluded by the researcher, is unknown. On the other hand, Al-Naqjawani had another different exposition, other than the one attributed by the investigator. There are also four copies distributed in the libraries of the world, as well as the many notes that appeared on the preface of the investigator and the study he conducted on the explanation and other notes recorded on the investigation and its methodology which are all reported in place.

المقدمة:

نفرح كثيراً عندما نرى تراثنا العربي يخرج إلى النور، عن طريق كوكبة من المحققين الصادقين الذين سخروا حياتهم لخدمة العربية وأبنائها، فمنذ أحمد زكي باشا وعبد السلام هارون ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد حسن آل ياسين ونوري حمودي القيسي وحاتم الضامن وهلال ناجي، ما زالت قافلة المحققين تخرج لنا من كنوز العربية ودررها ما تشتهيه الأنفس وتلذ به الأعين، ولم تكن عملية تحقيق التراث مقصورة على العرب وحدهم، بل انبرى له المستشرقون من الدول كافة إعجاباً وإقراراً بعظمة هذه اللغة وتراثها، وبما شرفها الله بأن نزل بها خاتم الكتب والأنبياء إلى الناس أجمعين.

ومع هذا الاهتمام بالتراث وكثرة ما ظهر إلى النور من تراثنا المشرقي والمغربي، ظهرت هناك مؤلفات أساء محققوها إلى التراث بدافع العجلة والشهرة والكثرة والتجارة، على حساب الجودة والرصانة والأمانة العلمية التي يجب أن يتحلى بها المحقق، فنقرأ

بين الحين والآخر مقالاً هنا ومقالاً هناك حول إخفاق المحققين وإساءتهم فيما ينشرون ويطبعون من التراث، وهذا مما يحسب على التراث العربي لا له.

وكثير من الباحثين والمحققين تهيأت لهم فرصة الحصول على المخطوطات – وربما كان البعض لا علاقة لهم بالتراث– فبدأ مشواره بالحصول على الشهرة عن طريق تحقيق مجموعة من الكتب والدواوين والشروح، وهناك من المطابع من تروج لنشر مثل هذه الأعمال دون معرفة المحقق وشهرته وأثره في المحافل الأدبية واللغوية، من هذا المنطلق بليت كتبنا التراثية بالوهن والضعف في تحقيقها وإخراجها؛ بل إن بعضهم نشرها كما هي بمجرد أن أخرجها من خزائن المكتبات بحلة جديدة وورق جديد، ليكتب عليها تحقيق أو إخراج أو قرأه أو أشرف عليه، وغيرها من الألفاظ التي لا علاقة لها بالتحقيق، مما يحز بالنفس خروج تراثنا على هذه الطريقة المؤلمة، وما أدرى ذلك المحقق أن في هذا خيانة للتراث ومسؤولية تقع عليه جراء فعله الشنيع هذا.

وعود على بدء كثيرة هي التحقيقات التي تناولت تراثنا العربي، فمنه الغث ومنه السمين، فلا تكاد تستطيع أن تقرأ كل ما ظهر على الساحة التراثية لكثرة ما ظهر منها، لكن المهم أنك تقرأ وتتواصل، ومع حبنا الشديد واهتمامنا الكبير بالتراث العربي ولاسيما حقبة العصر الجاهلي وما ضمه من دراسات ودواوين وشروح لقصائد، تناولنا العديد من شروح القصائد بالدراسة والتحقيق ومنها –على سبيل المثال لا الحصر– لامية العرب للشنفرى وشروحها، تلك القصيدة التي أغرت كبار الشراح والنقاد والعلماء بدراستها وشرحها والاهتمام بها، من أجل ذلك تَأَسَّيْنا بعلمائنا الأفذاذ لندلو بدلونا معهم في لامية العرب عن طريق دراستها وتحقيقها وشرحها، وتحققت رغبتنا في تقديم عدة بحوث تحقيقية ونقدية وتاريخية عنها.

كما تكلل الأمر باقتناء المطبوع والمحقق والمخطوط، لإقامة دراسة نقدية عن منهج الشراح فلفت انتباهنا ضعف تحقيقات بعض من المحققين، وكما لفت انتباهنا أيضاً الخطأ في نسبة بعض الشروح إلى شارحيها، مما دعانا إلى أن نعيد النظر فيها وفي ونسبتها إلى شراحها الحقيقيين مستندين إلى الأدلة والعقل والمنطق الذي نؤيد به كلامنا.

ومن الشروح التي وقعت في أيدينا شرح لامية العرب للمؤيد بن عبداللطيف النقجواني– الذي حققه د.محمود محمد العامودي، ونشره في مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني،عام ١٩٩٩– الذي أغرانا جداً بقراءته ودراسته – دراسة متفحصة– أننا لم نسمع من قبل بهذا الشارح ولعله شارح مغمور أو مجهول، وفعلاً أثمرت هذه الشكوك، وكان الظن في محله، عندما فتشنا عن الشارح فلم نظفر منه بشيء يذكر، وراودنا الشك أكثر في نسبة الشرح إلى النقجواني، إذ ذكر محقق الشرح أنه عثر عليه في مكتبة ليدن بهولندا وهو مجهول المؤلف وسقطت منه ورقة العنوان، مما حفزنا أكثر ودفعنا إلى أن نختار هذا الشرح ميداناً لدراستنا النقدية التحقيقية الجديدة على هذا الشرح، وأفصحت تلك القراءة الواعية بإبطال دعوى المحقق لهذه النسبة، فهذا الشرح لا يمت بصلة إلى الشارح، واتضح أيضاً بالدليل أن هناك أربعة شروح غير هذا الشرح نسبت إلى النقجواني أغفل المحقق الإشارة إليها أو الإفادة منها، فالمحقق الكريم أراد أن يقدم شيئاً ينفع به المكتبة العربية بتحقيقه لهذا الشرح، إلا أن العجلة كانت واضحة في عمله مما دعانا إلى إجراء هذه الدراسة.

وقد ظهرت ملاحظات كثيرة –على التحقيق– ونحن نقرأ الشرح، مما تطلب خطة محكمة يقوم عليها هذا البحث، فقسم على ثلاثة مباحث، بدأنا المبحث الأول بملاحظات تتعلق بمقدمة المحقق والدراسة التي عقدها على الشرح، وتطرقنا فيها إلى أبرز الأمور التي أشار إليها ولم يوفق فيها، وقدمنا مسرداً ضم الشروح المحققة المطبوعة وآخر ضم الشروح المخطوطة ومن ذكرها من المؤلفين ليتمكن الباحثون من

الرجوع إليها متى أرادوا، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى توثيق نسبة الشرح إلى مؤلفه الذي نسبه المحقق خطأ إلى النقجواني، فلم يعط الدليل على نسبته، مما دفعنا إلى البحث عن مؤلف الشرح فأنكرنا بالدليل نسبة الشرح إلى النقجواني مع الدليل بوجود أربع نسخ أخرى للشرح لم يعلم بها المحقق وأغفلها، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى ما يتعلق بمنهج التحقيق، والملاحظات العامة على التحقيق.

المبحث الأول: الملاحظات المتعلقة بالمقدمة والدراسة

استهل المحقق الفاضل مقدمته بحديث شائق عن لامية العرب وأهميتها وما حوته من معان جزلة ومفردات لغوية أصيلة، وصور بلاغية رائعة وأخلاق رفيعة، ثم ذكر أيضاً أنه لأهميتها انبرى لشرحها كبار علماء العربية من أمثال التبريزي والزمخشري والعكبري وابن أبي طي النجار والغنيمي وابن زاكور المغربي وعطاء الله المصري وغيرهم.

هنا يجدر بنا التوقف قليلاً عند حديث المحقق الكريم: (انبرى لشرحها كبار علماء العربية) [1]، فهل فعلاً كل من أشار إليهم المحقق هم من كبار علماء العربية؟ فالتبريزي والزمخشري والعكبري، الكل يشهد لهم بذلك ولهم من المؤلفات ما تغني عنهم وعن سمعتهم وشهرتهم العلمية، لكن هل تعرف الساحة العربية مثلاً- ولا نريد الانتقاص من أي عالم جليل- ابن أبي طي النجار الذي لولا أن نشر شرحه وحققه إبراهيم البطشان، في دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١/٢٠١٦، لما عرفنا هذا العالم الجليل رحمة الله عليه، وكذلك مع الغنيمي، الذي عرفناه من خلال شرحه بعنوان (عنوان الأدب

(١) ينظر: شرح لامية العرب للنقجواني، مقدمة المحقق ١٤٩.

بشرح لامية العرب)، وقد حققه د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٧.

وكذا الحال مع ابن زاكور المغربي الذي عرفناه أيضاً في شرحه للامية العرب بعنوان (تفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب في معرفة لامية العرب)، حققه د.علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين – دمشق، ط١ /١٩٩٥، وكذلك حققه د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٥. وكذا الحال مع عطاءالله المصري، الذي عرفناه أيضاً من خلال شرحه بعنوان(نهاية الأَرب في شرح لامية العرب)، حققه عبدالله محمد عيسى الغزالي، حوليات كلية الآداب– جامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الرابعة والسبعون، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م، وحققه د.محمود محمد العامودي، مطبعة البشير، غزة، ط١/١٩٩٥، وحققه د. عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦.

فكان ينبغي للمحقق الفاضل أن يكون أكثر دقة في اختيار عباراته ولا يطلقها جزافاً، فهؤلاء العلماء الأربعة الأفذاذ الأجلاء لولا أن التقيناهم في شرح لامية العرب لما عرفناهم، هذا الكلام يختص بأمثالنا لنا اهتمامات بالتراث وتحقيق النصوص، وحققنا ثلاثة شروح من لامية العرب، فكيف بمن ليس له هذه الميول؟

أما القضية المهمة في هذه المقدمة فهي أن المحقق أشار إلى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه(علموا أولادكم لامية العرب، فإنها تعلمهم مكارم الأخلاق) إذ إن أول ما يثير انتباه القارئ إلى هذا القول أنه صادر من ثاني الخلفاء الراشدين، والشيء الآخر أن القصيدة فيها قسوة وتمرد وهروب من الواقع ومواجهة صعاب الحياة والركون إلى أهل هم السباع والضواري الموحشة والحيوانات المفترسة، وأهم من ذلك كله

أننا بحثنا عن تخريج لهذا القول فلم نجده إلا في كتاب الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي(ت٧٦٤هـ) [٢] وهو على ما يبدو متأخر زمنياً، ولا يمكن الاعتماد عليه كثيراً في تخريج مثل هذه الأقوال؛ لأنه ليس متخصصاً بهذا النوع من الأخبار والأقوال، والسؤال الأهم هنا لماذا لم يرد هذا القول عند شراح اللامية المتقدمين؟ فإننا نعلم أن هناك شروحاً سبقت الصفدي زمنياً وهم علماء أجلاء ومشاهير ولهم ثقلهم في ميدان الرواية والأدب والنقد والتأليف منهم مثلاً: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وأحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، وأبو بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ)، ويحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، أفلا يحق لنا أن نسأل المحقق أين هؤلاء العلماء من هذا القول؟ وإذا كان هذا القول صحيحاً وأغفله قسم من هؤلاء العلماء، فأين البقية من إيراد هذا القول في شروحهم؟ وكلهم محط ثقة، هنا يبرز دور المحقق الفطن في مراجعة الأخبار ومعرفة الصحيح من المنحول، وقد بليت مؤلفاتنا بِكَمٍّ من المحققين الذين لم يكن همهم إلا نشر أكبر عدد من كتب التراث؛ ليقال عن هذا المحقق أو ذاك: إنه نشر الكتاب الفلاني أو ديوان شعر أو شرحاً لكتاب، لذلك خرجت تحقيقاتهم سقيمة تفتقر إلى الضبط والدقة والأمانة العلمية وتحري الصواب في الأخبار والأحداث، فكم من أحداث تاريخية مرت على بعض المحققين دون أن يشعروا بها، فمن باب التمثيل فقط، نود أن نشير إلى أنه ذكر في كتاب درر الحكم للثعالبي(ت٤٢٩هـ) أبيات للطغرائي(ت٥١٢هـ) فما كان من المحقق إلا أن عرَّف بالطغرائي وخرَّجَ أبياته من الديوان، فمرت هذه الحالة عليه دون أن يشعر بأن الثعالبي قد مات قبل ولادة الطغرائي بست وعشرين سنة [٣].

---

(٢) ينظر: الغيث المسجم في شرح لامية العجم١/٢٧.

(٣) ينظر: تفاصيل القصة في درر الحكم للثعالبي بين تحقيقين– نظرات في المنهج والتحقيق ٩١.

أما ما يتعلق بالدراسة التي أجراها المحقق الكريم، فقد بدأ دراسته بعنوان (اسمه ولقبه) وكنا نتوقع من محقق له باع طويل في التحقيق- كما أشار إلى ذلك في ثبت المصادر والمراجع-أن يجري دراسة واسعة لاسم الشنفرى ولقبه، لكن جاءت الطموحات مخيبة للآمال، إذ اكتفى بسطرين فقط متجاهلاً كل الخلافات التي أثيرت حول الشنفرى.

إذ لم يتفق النقاد والأدباء والمؤرخون قديماً وحديثاً على الشنفرى هل هو اسم لشخص أم لقب أطلق عليه؟ وذهبوا بإزاء ذلك مذاهب شتى، ومنهم المحقق الكريم الدكتور العامودي، الذي ذهب إلى أن الشنفرى لقب أطلق على شاعر جاهلي.

فقد حسم المحقق الكريم هذه القضية عندما تحدث بفقرة خاصة أسماها (اسمه ولقبه) ذكر فيها(اسمه عمرو بن مالك.....) [٤] ويبدو من ذلك أنه ابتعد عن الخوض في مسألة اختلاف النقاد والمؤرخين والأدباء في اسمه، فهي مسألة شائكة ومعقدة وكل منهم أدلى بدلوه في هذا الأمر، ولذلك تجاوز المحقق الفاضل كما أشرت هذه المسألة مغبة الخوض في تفاصيل لا تحمد عقباها، فالدارس لشعر الصعاليك ولاسيما الشنفرى سيعلم علم اليقين أن هناك خلافاً شاسعاً بين العلماء في اسمه، فهم – وإلى كتابة سطور هذه الدراسة– لم يتفقوا على اسم الشنفرى، وربما يكون هذا الأمر إيجابياً للأدب العربي ليحفز أبناء العربية لمتابعة هذا الأمر ويشجع طلاب العلم على معرفة تفاصيل المسألة وسبب الاختلاف في هذا الأمر، ولعل في هذا الاختلاف رحمة وهمة للمتابعة والبحث في هذه المسائل للتيقن والوصول إلى الحقيقة.

إذن ترك المحقق الفاضل الخوض في مثل هذه التفاصيل وجزم مباشرة في أول سطر أن الشنفرى لقب أطلق على شاعر جاهلي اسمه(عمرو بن مالك.....) والذي يعمل في ميدان التحقيق يدرك خطورة هذا الأمر، فلا يمكن أن ترجح شيئاً دون دليل

(٤) ينظر: شرح لامية العرب للنقجواني، مقدمة المحقق ١٤٩.

يسنده، إذ لا يجوز ذلك مطلقاً، فأين الأمانة العلمية؟ وسيقرأ هذه العبارة خلق كثير وتتناقلها أجيال متتابعة، وكل ذلك راجع بتقديرنا إلى العجلة في إخراج المخطوط وإرساله للنشر وعدم رغبة المحقق في الخوض في هذه التفاصيل ومراجعة ما كتبه القدماء والمحدثون في هذه المسألة، ونراها ممتعة يطلع المحقق من خلالها مرغماً لا بإرادته على عدد كبير من الكتب التي تناولت هذه المسألة التي مؤكد لا تخلو من فائدة للوصول إلى الحقيقة المنشودة، فكفى المحقق الكريم نفسه مؤونة الخوض في هذه التفاصيل من أول سطر كتبه للقراء، ثم لا نراه يذكر قضية مهمة تناولها أغلب مَنْ مَرَّ بالشنفرى أو شرح اللامية، وهي معنى كلمة الشنفرى التي تعني عظيم الشفتين، أو الكثير الشعر، فكانت غائبة هي أيضاً عن بال المحقق.

وإذا سمح لنا القارئ الكريم بإيضاح مسألة اسم الشنفرى أو لقبه بشيء من التفصيل ليكون على اطلاع بهذه المسألة التي ذَكَرْتُ سابقاً أنها ممتعة للخوض في تفاصيلها من خلال الاطلاع على مجموعة كبيرة من الكتب للوصول إلى الحقيقة.

فقد شاع في الأوساط الأدبية أن الشنفرى اسم لشاعر جاهلي صعلوك من العدائين، ضرب به المثل، فقيل: أعدى من الشنفرى[٥] ، ولم يفسر من أورد هذا المثل أن الشنفرى اسم أو لقب، لكنه أُطْلِقَ على الشيوع على عَدِّهِ – أي الشنفرى– اسماً شاع وعرف في الجاهلية على ذلك الشاعر الصعلوك، كما قيل: أوفى من السموأل[٦]، وأجود من حاتم[٧] ، وأخطب من سحبان وائل[٨] ، وغيرها مما شاع على ألسنة الناس.

فلذك لا نملك دليلاً على غير هذه التسمية ولا نستطيع الجزم بتسميته بغير ذلك؛ لأن الشاعر عاش وتوفي في العصر الجاهلي والأخبار التي وردتنا عنه قليلة، ولم تتناقل المصادر القديمة التي ذكرت أخباره غير هذه التسمية التي شاعت وأطلقت عليه،

---

(٥) مجمع الأمثال: ٤٦/٢.

(٦) مجمع الأمثال: ١٨٢/١.

(٧) مجمع الأمثال: ٢٤٩/١.

(٨) مجمع الأمثال: ٣٧٤/٢.

وكذلك المصادر المتأخرة لم تعرفه إلا بهذا الاسم [٩]؛ بل إن الشنفرى سمى نفسه بهذا الاسم، إذ يقول في قصيدته لامية العرب [١٠] :

فَـإِن تَبتَـئِس بِالشَـنفَرى أُمُّ قَسـطَلٍ لَمـا اِغتَبَطَـت بِالشَـنفَرى قَبـلُ أَطـوَلُ

وكذلك معاصره وزميله في الصعلكة تأبط شراً سماه بذلك، إذ يقول[١١] :

عَلـى الشَـنفَرى سـاري الغَمـامِ فَـرائِحٌ غَزيـرُ الكُلـى وَصَـيِّبُ المـاءِ بـاكِرُ

فَـإِن تَـكُ نَفـسُ الشَـنفَرى حُـمَّ يَومُهـا وَراحَ لَـهُ مـا كـانَ مِنـهُ يُحـاذِرُ

فَـلا يَبعَـدَنَّ الشَـنفَرى وَسِـلاحُهُ الحَديـدُ وَشَـدٌّ خَطـوُهُ مُتَـواتِرُ

وتابعهم العديد من الشعراء المتأخرين، من ذلك مثلاً البحتري، إذ يقول[١٢]:

فَقَطَعتَهـا رَكـضَ الجَـوادِ وَلَـو مَشـى فـي جانِبَيهـا الشَـنفَرى لَـم يُسـرِعِ

وحتى الذين ذكروا أن الشنفرى لقب لشاعر جاهلي اختلفوا في اسمه، ولا يكاد يتفق هؤلاء جميعهم على اسم واحد لهذا الشاعر:

١-عمرو بن مالك الأزدي[١٣].

٢-عامر بن عمرو الأزدي[١٤].

٣-شمس بن مالك الأزدي[١٥].

---

(٩) ينظر على سبيل المثال: ديوان الحماسة لأبي تمام١٤٢، وديوان المفضليات بشرح ابن الأنباري١٩٥، واللسان، والتاج مادة(شفر)، وأمالي القالي ١١٥٢/٢، والأغاني٢٠١/٢١، وجمهرة الأمثال٦٧/٢، وشرح لامية العرب المنسوب للمبرد٧٣ ، وخزانة الأدب للبغدادي٣٤٣/٣، والشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي٣٢٨، وشعر الصعاليك منهجه وخصائصه١١٢، والطرائف الأدبية٢٧، ونهاية الأرب في شرح لامية العرب، مقدمة المحقق١٦.

(١٠) شرح شعر الشنفرى الأزدي ٨٢.

(١١) ديوانه: ٨٥،٨١،٧٨.

(١٢) ديوانه: ١٢٩٠/٢.

(١٣) ينظر: نزهة الألباب في الألقاب :٤٠٨/١، وتاج العروس مادة(شنفر) ، وتفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب ٢، والأعلام ٨٥/٥ ، ومعجم المؤلفين ١١/٨-١٢، ولامية العرب للشنفرى عبد العزيز إبراهيم٧.

(١٤) ينظر : العمدة : ٣٣١/١.

(١٥) ينظر: مختارات ابن الشجري : ١٨ ، وأعجب العجب في شرح لامية العرب :١٤٨.

٤-عمرو بن براق[١٦].

٥-ثابت بن أَوس الأزدي[١٧].

٦-ثابت بن جابر[١٨].

٧-خالد بن ثابت الأزدي[١٩].

٨-الشنفرى بن مالك الأزدي[٢٠].

ولو تصفحنا على سبيل المثال معجم تاج العروس لوجدنا أن الزبيدي يضطرب هو أيضاً في الشنفرى واسمه، فقد أورده في التاج في ثلاثة مواضع وكل واحد من هذه المواضع يختلف عن الآخر، ولندخل مباشرة إلى تاج العروس ونرى المواضع الثلاثة:

١-قال الزبيدي(والشنفرى: اسم شاعر من الأزد من العدائين) [٢١].

٢-قال الزبيدي(والشنفرى، مفتوح مقصور: اسم شاعر من الأزد) [٢٢].

٣-قال الزبيدي(والشنفرى، فنعلى: لقب عمرو بن مالك الأزدي شاعر عداء) [٢٣].

هذا عالم واحد اختلف فيه في ثلاثة مواضع فما بالك ببقية العلماء والنقاد والأدباء والمؤرخين؟ لكن الثابت الذي لا خلاف فيه أن الجميع اتفقوا على أن الشنفرى أزدي من أغربة العرب، جرى إليه السواد من أمه، فسمي هو وغيره ممن ورثوا سواد أمهاتهم بأغربة العرب، والشائع والمتداول على ما سبق الشنفرى الأزدي.

---

(١٦) ينظر: المقاصد النحوية : ١١٧/٢، وتفريج الكرب عن قلوب أهل الأرب، تحقيق د.عبدالحميد هنداوي١٣٧.

(١٧) دائرة المعارف الإسلامية ٥٨٨ ، وأدباء العرب في الجاهلية وبعد الإسلام ٨٧ ، موسوعة الشعر العربي ٥٣، الموجز في الأدب العربي ٧٢، وأدباء السجون ١٩ .

(١٨) ينظر : رشف الضرب :١٧٢ ، والبرصان والعرجان والعميان والحولان، هامش المحقق ٢٥٦، ومعجم ألقاب الشعراء ١٢٨ .

(١٩) ينظر: سكب الأدب :٨٩ .

(٢٠) ينظر: نهاية الأرب في شرح لامية العرب٣٧.

(٢١) ينظر: تاج العروس، مادة(غرب).

(٢٢) ينظر: تاج العروس، مادة(شفر).

(٢٣) ينظر: تاج العروس، مادة(شنفر).

وهنا ملاحظة ينبغي الحديث عنها متعلقة بالتي قبلها، ففي حديث الزبيدي(والشنفرى: اسم شاعر من الأزد من العدائين) ذكر أن الشنفرى وتأبط شراً من أغربة العرب الإسلاميين، وهو خطأ فاحش وجب التنبيه عليه، وقد سبق ابن منظور الزبيدي في هذا الخطأ، إذ ذكر المعلومة المغلوطة نفسها التي أخذها منه فيما بعد الزبيدي، الذي يبدو أنه تأثر به في الخطأ واختلف معه في المنهج.

وفي الدراسة أيضاً أشار المحقق إلى مولد الشنفرى ونشأته ومقتله، فذكر لنا حادثة قَسمه أن سيقتل مائة رجل من بني سلامان، فقتل في حياته تسعة وتسعين رجلاً، ثم أتم المائة بعد موته عندما ركل رجل من بني سلامان جمجمته فعقرته فتم به العدد مائة[٢٤] .

هذه الحادثة يجب التوقف عندها طويلاً، ولا يجب أن نمر عليها سريعاً، فليس كل ما نقرأه نقبله، فالنحل والشك واضح جداً في رواية هذا الخبر، ومهما كانت مصداقية راوي هذا الخبر، لا يمكن تقبله، أو تصديقه ففيه من المبالغات ما يغني عن تصديقها ومن السذاجة ما ينكره العقل.

فكان من واجب المحقق الفاضل أن يقف عندها وقفة متأنية ويحلل ويناقش هذه الراوية ومدى مصداقيتها ومدى تقبلها عند القارئ العربي، لكنه على ما يبدو أيد هذه الرواية دون أن يحرك أي ساكن تجاه الاستشهاد بها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المحقق الفطن متلقٍ على درجة كاملة من الوعي ولا يمكن أن تنطلي عليه كل رواية أو خبر دون أن يتمكن من محاكاته وتمييز الصحيح من المنحول، عن طريق قراءته مرة تلو الأخرى ليكون على دراية بما يقرأ وليكون قريباً من المتلقي ولا يخرج له كل غث وسمين، وإنما الحذر والفطنة فيما يقرأ؛ لأن المسؤولية تقع أخيراً على عاتق المحقق فيما يصدر من كتب ويخرجها إلى القراء.

---

(٢٤) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق ١٤٩–١٥٠.

وفي حديث المحقق عن مكانة الشنفرى الشعرية[٢٥]، ذكر المقدرة الشعرية التي انماز بها الشنفرى من غيره وكيف أنه صور الحياة التي كان يعيشها من خلال قصيدته اللامية، وهو كلام سليم جداً، وأراد أن يعضد كلامه بالدليل لما يقول فالتجأ إلى الاستشهاد بكلام من سبقه من القدماء والمُحْدَثين ممن مرت عليهم لامية العرب أو وقفوا عندها أو درسوها، وهو المنهج العلمي الرصين فلا غبار على ذلك، إلا أنه أخفق في استعمال المنهجية الصحيحة في ذلك الأمر، فمن المعروف في التوثيق أن نبدأ بالمصدر الأقدم فبدأ بالدكتور يوسف خليف ثم بأبي علي القالي وبعدها رجع إلى الدكتور عبدالحليم حنفي، فقضية التوثيق هذه من أبجديات منهج البحث يعرفها المبتدئ في علم التحقيق والتأليف وَنُدَرِّسُهَا لطلابنا في المرحلة الأولى، وهو أن القِدَمَ التاريخي للمصدر أو الشخص هو الأساس في التوثيق لا على غرار ما فعل المحقق الفاضل من الخلط ما بين القدماء والمحدثين ثم الابتداء بالمحدثين مع وجود القدماء.

ثم أكمل المحقق حديثه عن مكانة الشنفرى الشعرية عندما تحدث عن مقدرته في تصوير المواقف المختلفة في حياته لامتلاكه ناصية اللغة، فاستشهد المحقق لأجل ذلك بنصين شعريين هما [٢٦] :

أَلا لَيتَ شِعرِيَ وَالتَلَهُّفُ ضَلَّةٌ ... بِما ضَرَبَت كَفُّ الفَتاةِ هَجينَها

وَلَو عَلِمَت قُعسوسُ أَنسابَ وَالِدي ... وَوالِدِها ظَلَّت تَقَاصَرُ دونَها

أَنا اِبنُ خِيارِ الحُجر بَيتاً وَمَنصِباً ... وَأُمّي اِبنَةُ الأحرَارِ لَو تَعرِفينَها

والنص الآخر [٢٧] :

لا تَقبُرونِي إِنَّ دَفنِي مُحَرَّمٌ ... عَلَيكُم وَلَكِن أَبشِري أُمَّ عامِرِ

إِذا احتملتُ رَأسي وَفي الرَأسِ أَكثَري ... وَغودِرَ عِندَ المُلتَقى ثَمَّ سائِرِي

هُنالِكَ لا أَرجو حَياةً تَسُرُّني ... سَجيسَ اللَيالِي مُبسَلاً بِالجَرائِرِ

---

(٢٥) شرح لامية العرب للنقجواني- مقدمة المحقق ١٥٠-١٥١.

(٢٦) شرح شعر الشنفرى الأزدي: ٤٧.

(٢٧) شرح شعر الشنفرى الأزدي: ٥٢-٥٣.

خَرَّجَ المحقق الكريم هذين النصين من: الأغاني وخزانة الأدب[٢٨]، مع علمه بوجود ديوانه المطبوع والمحقق تحقيقاً علمياً رصيناً، ولا سيما أن المحقق له دراية واسعة بالدواوين والمختارات الشعرية والحماسات، وهذا ما تدل عليه كثرة تحقيقاته الأدبية واللغوية وكثرة امتلاكه للمخطوطات عن طريق قراءتنا لثبت المصادر والمراجع لتحقيقاته التي نشرها في أكثر من مكان في الوطن العربي، فكان الأجدر به أن يخرجه من ديوانه، وللفائدة خرجتُ النصين، كما هو واضح .

والملاحظ على النص الثاني في البيت الأول:

لا تَقبُرونـــــي إنَّ دَفنـــــي مُحَـــــرَّمٌ عَلَـــيكُم وَلَكِـــن أَبشِـــري أُمَّ عـــامِرِ

أنه من البحر الطويل، ولم ينتبه المحقق الكريم على سقوط الواو من أول البيت وأول التفعيلة، وربما يظن البعض أن في البيت خرماً وهو: إسقاط الحرف الأول من الجزء الأول فيما هو مبني على الأوتاد المجموعة[٢٩]، لكن الأمر هنا ليس بخرم؛ بل لم ينتبه المحقق على سقوط الواو التي هي في الأصل موجودة في رواية الديوان ورواية كتب الأدب التي روت هذا البيت، وعلى هذا تصبح الرواية الصحيحة على النحو الآتي:

ولا تَقبُرونـــــي إنَّ دَفنـــــي مُحَـــــرَّمٌ عَلَـــيكُم وَلَكِـــن أَبشِـــري أُمَّ عـــامِرِ

شروح لامية العرب

قدم المحقق الفاضل مسرداً ضم خمسة عشر شرحاً، بين المحقق والمخطوط لشرح اللامية، فهو عندما ذكر العنوان السابق كنا نتوقع أن يجري مسحاً شاملاً للشرح المحقق والمطبوع والمخطوط والمفقود، ولاسيما أن له في هذا الميدان باعاً طويلاً–أعني تحقيق النصوص ولاسيما لامية العرب– إذ يلاحظ من خلال هذا الشرح في ثبت

(٢٨) ينظر: شرح لامية العرب للنقجواني ١٥١.

(٢٩) ينظر: القوافي للتنوخي ٨٥.

المصادر والمراجع أنه قد حقق أربعة شروح، كما اتضح أنه يملك الكثير من الشروح المخطوطة، فكنا نرجو منه مع هذه الإمكانية وحصوله على الكثير من المخطوطات أن يقيم دراسة شاملة وافية عن تلك الشروح ويقسمها إلى: المحقق والمطبوع والمخطوط والمفقود والمنسوب إليه ضلة، وغير ذلك مما يحسب ذلك الأمر له، إلا أن هذا الأمر لم يحصل منه، والملاحظ أيضاً على ثبت المحقق الكريم أنه كان خجولاً جداً ومقتضباً، فقد قدم قبله بروكلمان [٣٠] في تاريخه مسرداً ضم اثني عشر شرحاً، في حين ضم مسرد فؤاد سزكين [٣١] في تاريخه اثنين وعشرين شرحاً، والكتابان متوفران في الساحة الأدبية، إلا أن المحقق الفاضل قد غاب كتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين من ثبت مصادره ومراجعه، وكان هذا المصدر سيغنيه بالشروح المخطوطة للامية العرب، لذلك اتماماً للفائدة ارتأينا أن نقدم هذا المسرد الذي اشتمل على نوعين من الشروح الأولى للشروح المحققة، والثانية للشروح المخطوطة التي لا تزال حبيسة الخزائن والمكتبات وتنتظر من يخرجها إلى النور ويحققها التحقيق الذي يليق بها وبشهرة صاحبها، وسوف يلاحظ القارئ الكريم أن بعض الشروح حقق أكثر من تحقيق، وفي هذا تخبط لإعادة تحقيق النص المحقق، إلا إذ كان التحقيق الأول ينافي خطوات وأعراف التحقيق العلمي الرصين، أو أن أحد المحققين قد حصل على أكثر من نسخة للشرح، وهذا كثير وشائع في ميدان التحقيق لذلك وجب التنبيه على هذا الأمر.

أولاً: الشروح المطبوعة:

١-شرح لامية العرب، المنسوب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، حققه د. عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦، وحققه د.ياسر أحمد فياض أيضاً، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية،العدد١/٢٠٠٩، وفيه أنكر المحقق أن يكون هذا الشرح للمبرد أو لثعلب، وإنما لأحد تلاميذ ثعلب.

(٣٠) ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٧ وما بعدها.

(٣١) ينظر: تاريخ التراث العربي ٢/٥٢ وما بعدها.

٢- شرح لامية العرب، ليحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ). حققه د.محمود محمد العامودي ، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٦، وحققه د.محمود محمد العامودي أيضاً، مجلة معهد المخطوطات العربية –القاهرة، المجلد ٤١، الجزء الأول/١٩٩٧.وكتب د.ياسر أحمد فياض نقداً على هذا الشرح بعنوان(شرح لامية العرب للتبريزي- نسبة وتوثيق) ونشره في مجلة الدراسات التربوية والعلمية- الجامعة العراقية، العدد٨،حزيران،٢٠١٦، وفيه أثبت الباحث أن الشرح ليس للتبريزي.

٣-أعجب العجب في شرح لامية العرب ، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حققه د.محمد إبراهيم حور، دار سعدالدين- دمشق، ط١/١٩٨٧، وحققه د. عبد الحميد هنداوي أيضاً، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦.

٤- شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، حققه رجب إبراهيم الشحات، ضمن دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، القاهرة١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، وحققه محمد خير الحلواني أيضاً، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١/١٩٨٣.

٥-المنتخب في شرح لامية العرب، ليحيى بن أبي طي الحلبي(ت٦٣٠هـ) حققه إبراهيم البطشان، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١/٢٠١٦. وحققه زياد محمود الفياض أيضاً، وعارف أحمد عبدالغني، دار سعد الدين- دمشق، ط١/٢٠١٦.

٦- شرح لامية العرب، للمؤيد بن عبد اللطيف النقجواني (ألفه سنة ٩٨٢هـ)، حققه د.محمود محمد العامودي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٩٩.

٧-إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب، لأبي جمعة الماغوسي (ت ١٠١٦هـ)، حققه د.محمد أمين المؤدب، دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط، (د.ت).

٨-عنوان الأدب بشرح لامية العرب، لأبي الخلاص جادالله الغنيمي الفيومي(ت بعد ١١٠١هـ)، حققه د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٧.

٩-تفريج الكرب عن قلوب أهل الادب في معرفة لامية العرب، لابن زاكور المغربي (ت١١٢٠ هـ)، حققه د.علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين- دمشق، ط١/١٩٩٥، وحققه د.محمود محمد العامودي أيضاً، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٥.
١٠- رشف الضرب من شرح لامية العرب لعبد الله السويدي (ت١١٧٤هـ) دراسة وتحقيق عصام عكلة عبد القهار الكبيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية -جامعة الأَنبار، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
١١-نهاية الأَرب في شرح لامية العرب ، لعطاء الله بن احمد المصري، (ت ١١٨٦هـ)، حققه عبدالله محمد عيسى الغزالي، حوليات كلية الآداب- جامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الرابعة والسبعون، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، وحققه د.محمود محمد العامودي أيضاً، مطبعة البشير، غزة، ط١/١٩٩٥، وحققه د. عبد الحميد هنداوي أيضاً، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦.
١٢- سكب الأدب على لامية العرب، سليمان بك بن عبدالله بك الشاوي العبيدي (ت١٢٠٩هـ) دراسة وتحقيق، مهند مجيد برع، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة تكريت، ٢٠٠٥.
١٣-شرح لامية العرب، سليمان بن محمد بن أحمد بن زيد بن سليم(مجهول) حققه وليد سامي خليل، مجلة الأستاذ، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، العدد١٥٣/١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
١٤-شرح لامية العرب، عمر بن الحسن بن مسافر الشامي(مجهول) حققه صفاء علي حسين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد١/٢٠٠٧.

ثانياً: الشروح المخطوطة:

١-شرح لامية العرب، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٨، وتاريخ التراث العربي٢/٥٢.

٢- شرح لامية العرب، لأبي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ)، ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٧.

٣- شرح لامية العرب، لمحمد بن الحسين بن أبي لاجك التركي (ألفه سنة٦٩٨هـ)، ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٨، وتاريخ التراث العربي٢/٥٣.

٤- شرح لامية العرب، لأبي البقاء كمال الدين الدميري (ت٨٠٨هـ)، ينظر: مخطوطات المجمع العلمي العراقي٢/٣٨٧.

٥- شرح لامية العرب، لمهذب الدين أبي نصر محمد بن يحيى النحوي (كتب سنة ١١٧٠هـ)، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٥.

٦- شرح لامية العرب، للواسطي، بالاشتراك مع أبي نصر محمد بن يحيى النحوي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٥.

٧- شرح لامية العرب، لمحمد سعيد عبد اللطيف بن عبد الرزاق البغدادي ، (كان حياً سنة ١٢٦٦هـ)، رقمها ٢٠٦٩، وهو شرح كبير ٣٢٠ صفحة، ينظر: مخطوطات الأدب٣٨٩.

٨- شرح لامية العرب، للحسن بن أحمد المعروف بعاكش (ت ١٢٨٩هـ)، ينظر: شعر الشنفرى الأزدي- مقدمة المحقق ١٣.

٩- شرح لامية العرب، لمحمد محمود بن التلاميد الشنقيطي (ت ١٣٢٠هـ)، ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٨، وتاريخ التراث العربي٢/٥٥.

١٠- خلاصة الأدب على لامية العرب، لعبد الرحمن بن محمد ، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٤.

١١- شرح لامية العرب، لمحمد الخالدي الصفدي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٤.

١٢- شرح لامية العرب، لمحمد العصامي الدمشقي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٤.

١٣- شرح لامية العرب لمؤلف يدعى المجوسي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٤.

١٤- شرح لامية العرب لعبد الهادي التازي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٤.

١٥- شرح لامية العرب باللغة الفارسية، أعده قاموس كوتشي غلام حسين الشيرازي، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٥.

١٦-شرح اللاميات ، لحسين بن عبد الجليل بن عبد السلام برادة، رقمها ٣٢٥٩٨، ينظر: مخطوطات الأدب ٣٨٨.

١٧-غيث الأدب في شرح لاميتي العجم والعرب ، لمؤلف مجهول، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٥.

١٨-شرح لامية العرب، لمؤلف مجهول، ينظر: تاريخ الأدب العربي١/١٠٨.

١٩-شرح لامية العرب، لمؤلف مجهول (كتب سنة ١٢٤٦هـ)، رقمها ٣/١١١٩٧، ينظر: مخطوطات الأدب ٣٩٠.

٢٠-شرح لامية العرب، لمؤلف مجهول (كتب سنة ١٢٥٣هـ)، رقمها ٥/٣٣٢٤٨، ينظر: مخطوطات الأدب ٣٩١.

كما ذكر فؤاد سزكين شروحاً أخرى لمؤلفين مجهولين، ينظر: تاريخ التراث العربي٢/٥٥.

منهج النقجواني في شرحه:

ذكر المحقق الكريم في هذه الفقرة منهج النقجواني في هذا الشرح وأجمله بسبع نقاط هي [٣٢]:

١-بدأ النقجواني بمقدمة عَرَّفَ بها بصاحب القصيدة وهو الشنفرى.

٢-التزم النقجواني في شرحه ترتيب الأبيات كما وردت في ديوانه.

٣-يعتمد النقجواني في شرحه في المقام الأول على تفسير معظم مفردات القصيدة لغوياً، أما إعرابه لبعض الكلمات فهو قليل، كقوله: نصب طارقاً على التمييز.

(٣٢) شرح لامية العرب للنقجواني- مقدمة المحقق ١٥٣-١٥٤.

٤-طريقته في شرح الأبيات هي أن يبدأ بقوله: أقول، ثم يفسر المفردات لغوياً، بعد ذلك يذكر معنى البيت.

٥-احتجاج النقجواني بالشواهد كان نادراً، فقد احتج بالقرآن في ثلاثة مواضع....، واحتج بالحديث في موضع واحد....، واحتج بالشعر في موضع واحد....، كما احتج بالأمثال العربية في موضعين.... .

٦-يشير النقجواني إلى الروايات المختلفة للبيت.

٧-لم يستعن النقجواني بأي مصدر إلا الصحاح فقد استخدمه في موضع واحد.

لنا بعض الملاحظات على هذه النقاط يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١-أما النقطة الأولى التي أشار إليها المحقق أن الشارح بدأ بمقدمة عرف بها بصاحب القصيدة الشنفرى، فكلام غير دقيق؛ لأن المقدمة تعني كما هو متعارف في الأعراف الأكاديمية ومنهج البحث العلمي الرصين أن يبدأ كتابه بالحمد والثناء على رسوله الكريم صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آل بيته الطاهرين، ويبين منهجه في الكتاب وسبب تأليفه ولمن أهداه وتقسيمه على أبواب وفصول وفقرات، وفي بعض الأحيان يسمي كتابه ثم يختم مقدمته بالدعاء للمهدى إليه أو لولي الأمر وهكذا.

ومن الممكن أن نورد ما سماها المحقق مقدمة ليطلع القارئ الكريم عليها:

(قال الشنفرى الأزدي: أقول: الشنفرى على وزن فنعلى، وهو العظيم الشفتين، وقيل: الكثير الشعر، وكان من العدائين الموصوفين به حتى ضرب به المثل في ذلك، فقيل أعدى من الشنفرى) [٣٣]، انتهى كلام المحقق الفاضل، فهل يعقل أن نسمي هذه مقدمة لشرح؟ فكان على المحقق أن يسميها (التعريف بالشنفرى) ويكتفي بذلك لأن التعريف بالشنفرى لا يعد مقدمة في العرف الأكاديمي والعلمي، ويبدو أن المحقق قد تأثر كثيراً بالنقجواني، فكان تعريفه للشنفرى مقتضباً جداً بسطرين فقط[٣٤].

---

(٣٣) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

(٣٤) ينظر: شرح لامية العرب للنقجواني ١٤٩.

أما بشأن النقطة الثانية لمنهج النقجواني في الشرح، والمتعلقة بترتيب الأبيات في الشرح كما وردت في الديوان، فلم نلحظ أي ذكر للديوان في كل الشرح سواء أكان ذلك في الهامش أم في ثبت المصادر والمراجع، فكيف للقارئ أن يعرف أن ترتيب الشرح موافق لترتيب الديوان؟ وأي طبعة و أي تحقيق قارن به محقق الشرح، هذه كلها كانت غائبة عن ذهن المحقق، وهي أمور أشرت إليها عندما استشهد المحقق في قسم الدراسة بنصين للشنفرى وخرَّجَ النصين من كتابي الأغاني وخزانة الأدب، فلم نر أي إشارة إلى الديوان المزعوم.

وأما بخصوص النقطة الثالثة لمنهج النقجواني في الشرح، والمتعلقة باعتماده في المقام الأول على تفسير معظم مفردات القصيدة لغوياً، فهذه أيضاً تحتاج إلى وقفة، فليست كل الأبيات قد فسر معانيها من الناحية اللغوية، فالبيت:

فَأَلحَقـــتُ أولاهُ بِـــأُخراهُ موفِيـــاً عَلـــى قُنَّـــةٍ أُقعـــي مِـــراراً وَأَمثِـــلُ

اكتفى الشارح بشرحه وتوجيهه نحوياً دون أن يفسر أي كلمة، كما أن هناك العديد من الأبيات الشعرية اكتفى بتفسير كلمتين فقط كالبيت السادس والبيت الرابع والأربعين، وأبيات اكتفى بتفسير ثلاث كلمات كالبيت الثالث، والثاني والأربعين، والسادس والأربعين، لأن كلام المحقق يوحي إلى أن الشارح فَسَّرَ كل الأبيات وشرحها لغوياً بقوله:(باعتماده في المقام الأول على تفسير معظم مفردات القصيدة لغوياً) [٣٥]. وفي النقطة نفسها أشار المحقق إلى أن (إعرابه لبعض الكلمات قليل، كقوله: نصب طارقاً على التمييز)[٣٦]، فهذه أيضاً تحتاج إلى إعادة النظر، فهناك ثمانية أبيات من اللامية طغت عليها المادة النحوية في شرح النقجواني، والأبيات هي:(٦١،٦٢،٦٣،٦٤،٦٥،٦٦،٦٧،٦٨).

(٣٥) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٣.

(٣٦) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٣.

وأما ما يخص النقطة السادسة بشأن إشارة النقجواني إلى الروايات المختلفة، فهناك رواية واحدة مفردة لبعض المفردات، لأن المحقق أطلق كلمة الروايات المختلفة بصيغة الجمع يعني أن للمفردة الواحدة داخل البيت الشعري عدة روايات وهذا كلام غير صحيح، فكان من الأجدر أن يشير إلى رواية ثانية للمفردة وليس روايات مختلفة، إذ تتبعنا شرح اللامية فلم نجد الشارح يذكر أكثر من رواية واحدة للفظة الواحدة.

وأما بخصوص النقطة السابعة، بشأن أن النقجواني لم يستعن بأي مصدر إلا الصحاح، فهذا الذي صرح به، لكن من المعلوم أن المعلومات التي أوردها الشارح في شرحه للامية العرب هي خزين لغوي وأدبي لما تعلمه من الشيوخ وحلقات الدرس التي كانت شائعة في تلك الأزمنة، فكان عليه أن يذكر هذه النقطة بدقة، وهي قوله: المصادر التي صرح بها الشارح، ويذكر مثالاً عليها كتاب الصحاح، ويذكر المصادر التي لم يصرح بها كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال والنثر العربي، وكل ما ورد من معلومة أو شرح أو تعليق هي حصيلة ثقافة سابقة للشارح أخذها أو تعلمها من غيره.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الشرح

توافرت عدة مقومات لقراءة هذا الشرح، فمنها أن لامية العرب من القصائد المهمة في تراثنا الأدبي، لأحد صعاليك العرب المشهورين وضرب به المثل فقيل: أعدى من الشنفرى، ومنها أن شرح لامية العرب من أشهر الشروح العربية لقصيدة عربية التي تناولتها أقلام الباحثين بالشرح والدراسة والتحليل قديماً وحديثاً، ومنها أن محقق هذا الشرح له باع طويل في ميدان التحقيق سواء أكانت التحقيقات أدبية أم لغوية.

كل ذلك يدعو إلى قراءة النص وما فيه من إشارات مهمة أغرت كبار علماء العربية، مثل: ثعلب وابن دريد والمبرد والزمخشري والعكبري بشرحه، والذي أثار انتباهنا أكثر أن الشارح هذه المرة لم يكن معروفاً في الأوساط الأدبية واللغوية، فهو شارح مغمور لم نعرف عن حياته أي شيء، ولولا شرحه للامية العرب لما استطعنا أن نعرف اسمه ولقبه فقط عن طريق هذا الشرح.

إذ نسب المحقق الفاضل هذا الشرح إلى المؤيد بن عبداللطيف النقجواني دون أي دليل يسوقه لنا، فقال في وصف النسخة المعتمد في التحقيق(اعتمدت في تحقيق شرح لامية العرب للمؤيد بن عبداللطيف النقجواني على نسخة وحيدة مجهولة المؤلف محفوظة بمكتبة ليدن تحت رقم ٥٦٩، وهي ضمن مجموعة، وتقع هذه النسخة في تسع ورقات..... وليس للكتاب صفحة خاصة بعنوانه) [٣٧] ، انتهى كلام المحقق، هنا يحق لنا أن نسأل كيف استطاع المحقق الكريم أن ينسب هذا الشرح إلى النقجواني؟ لأننا والقارئ الكريم نريد أجوبة من المحقق عن ذلك، وقد ذكر لنا في نصه السابق (نسخة وحيدة مجهولة المؤلف،... وليس للكتاب صفحة خاصة بعنوانه) والذي يبدو أن في نص المحقق السابق إشكالين اثنين، الأول: نسخة وحيدة مجهولة المؤلف، والإشكال الثاني: ليس للكتاب صفحة خاصة بعنوانه، فلا أدري كيف وفق المحقق في هذه النسبة دون دليل يذكره لنا؟

والذي نراه أن المحقق اعتمد على بروكلمان في تاريخه، إذ ذكر وجود نسخة في ليدن بهولندا فقال(شرح المؤيد بن عبد اللطيف النقجواني، ألفه٩٨٢/١٥٧٤، ليدن ٥٦٩) [٣٨]، فهل ياترى هذا هو الشرح الذي اعتمد عليه المحقق الكريم؟ والشيء الآخر ذكر المحقق أن الشرح في ضمن مجموع، في حين ذكر بروكلمان في النص السابق أنه منفرد وليس مع مجموعة كتب أو شروح لأن بروكلمان كان يذكر ذلك.

---

(٣٧) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق ١٥٥.

(٣٨) تاريخ الأدب العربي ١٠٨/١.

هنا تظهر الأمانة العلمية للمحق، ماذا لو كان هذا الشرح ليس للنقجواني؟ شرح مجهول الهوية لا توجد له مقدمة ولا ورقة عنوان، مَنْ صاحبه؟ فلا يجوز أن نعتمد على ما ذكره بروكلمان ونأتي إلى أي شرح نجده وننسبه إلى النقجواني، فليس لدى المحقق أي دليل وليس لدينا نحن القراء أي دليل على نسبة هذا الشرح إلى صاحبه، وعود على بدء، الأمانة العلمية تقتضي من المحقق أن يفتش في فهارس المخطوطات العربية عن نسخة أخرى، وقد تكون هناك نسخ آخر، فتعددت لدينا النسخ لنعرف من صاحب هذا الشرح؟ فلم يخبرنا المحقق أنه اطلع على فهارس المخطوطات لعله يجد نسخة أخرى شقيقة لهذه النسخة الوحيدة المجهولة، فلو رجع المحقق مثلاً إلى تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين وهو أسبق زمنياً إلينا وتاريخه أوسع وأشمل من تاريخ بروكلمان، لعلم بوجود نسخة ثانية وثالثة وربما رابعة.

إذ ذكر فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي [٣٩](شرح للمؤيد بن عبداللطيف النخجواني، ألفه سنة٩٨٣/١٥٧٤، ويوجد مخطوطاً في: ليدن، مخطوطات شرقية ٣/٢٧٥٨ الصفحات(٧١-٧٨) ١٠٧٧هـ، البصرة: عباسية ١٠٨، (٧ورقات من سنة ٩٧٩هـ)، الذي يلاحظ على النص السابق وجود نسختين اثنتين، إحداهما في ليدن والأخرى في البصرة، لكن المهم أن النسخة الأولى نسخة ليدن لم يشر فؤاد سزكين إلى أنها في ضمن مجموع؛ بل كانت منفردة، وكذا الحال بالنسبة إلى النسخة المودعة في المكتبة العباسية كانت منفردة وليست في ضمن مجموع، والأمر الآخر أن النسخة التي اعتمد عليها المحقق كانت تسع ورقات ونسخة ليدن الحقيقية التي ذكر أوصافها فؤاد سزكين هي ثماني ورقات، ورقمها يختلف عن الرقم الذي أورده كارل بروكلمان في تاريخه، كما ذكر الدكتور علي إبراهيم كردي محقق (تفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب في معرفة لامية العرب، لابن زاكور المغربي) نسخة من شرح النقجواني في المكتبة الوطنية في تونس[٤٠]، فقد وقف الدكتور الفاضل على هذه النسخة بحكم عمله

(٣٩) تاريخ التراث العربي ٢/٥٣.

(٤٠) تفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب- مقدمة المحقق ١١.

هناك للحصول على شهادة الدكتوراه، متجولاً بين كنوز التراث العربي الذي حوته تلك المكتبة من نوادر المخطوطات المشرقية والمغربية، فضلاً عن وجود نسخة رابعة في مكتبة المتحف العراقي، تحمل الرقم (٩٩٢) [٤١] .

إذن هذا الشرح له أربع نسخ والأمانة العلمية تقتضي من المحقق أن يتابع بقية النسخ ليعلم القارئ بوجود نسخ أخرى للشرح حتى ولو لم يستطع الحصول عليها، فلو أتعب المحقق الكريم نفسه ورجع فقط إلى تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين لعلم وجود نسخ أخرى للشرح غير النسخة التي اعتمد عليها في تحقيقه ونشره لشرح مجهول الهوية، لكنه هنا أغفل هذا الأمر ولم يراع ضوابط التحقيق الصحيحة وخطورة الاعتماد على نسخة وحيدة مجهولة لا يعرف صاحبها، فما فائدة نشرح هذا المخطوط؟ وما الفائدة التي قدمها للأدب العربي؟ ثم ما قيمة المخطوط العلمية والأدبية لكي يضطر المحقق الكريم إلى تحقيقه؟ فهناك أكثر من ثلاثين شرحاً للامية العرب منها المطبوع والمخطوط وهي ذات قيمة وأهمية أكثر من هذا المخطوط، ولاسيما شرح المبرد والزمخشري والعكبري والسويدي والعبيدي وهي محققة ومتداولة في المكتبات، لأن القيمة العلمية لنشر الكتاب هو بما سيضيفه للقراء من معلومات قد تكون خافية عليهم، أما على هذا الأساس فلا فائدة من نشر مخطوط مجهول الهوية؛ لتوافر معلومات هذا المخطوط في بقية الشروح.

وتأسيساً على ما سبق من أدلة وبراهين نرى من الإجحاف والتقصير أن ننسب هذا الشرح إلى النقجواني ويبقى الشرح كما سماه محققه مجهول المؤلف ننتظر عسى الأيام تكشف لنا صاحبه، ليبقى شرح النقجواني بحاجة إلى من يحققه ويبرأه مما ألحق بغير صاحبه وهو براء منه، بعد أن يجمع مخطوطاته كلها.

وأخيراً سوَّغَ المحقق الكريم لنفسه أن هذا الشرح للنقجواني بفقرة سماها(شرح لامية العرب: توثيق ونسبة)، اعتقدنا أول الأمر أن المحقق سوف يعطي الدليل على نسبة الشرح إلى المؤلف، وأنه قد تابع الفهارس والكتب المطبوعة والمحققة والمخطوطة

(٤١) مخطوطات الأدب في المتحف العراقي ٣٨٩.

ليثبت بالدليل أن هذا الشرح للنقجواني، لكننا نراه يسوغ بالقول: إن بروكلمان ذكر (أن في مكتبة ليدن بهولندا نسخة وحيدة من شرح لامية العرب للمؤيد بن عبد اللطيف النقجواني، وهذا الشرح الذي قمنا بتحقيقه هو الشرح الوحيد للامية العرب للشنفرى الموجود في مكتبة ليدن، فلعل ورقة العنوان قد فقدت فأصبح الشرح مجهول المؤلف) [٤٢].

المحقق الفطن لا يعمل على الظن؛ بل يعمل على اليقين وإثبات ما يقول بالشواهد والأدلة التي تبرهن صدق قوله لا ظنه، ولا يمكن أن نرجح أنَّ هذا الشرح للنقجواني بحسب ما نظن أو نشتهي قوله لنسوغ لأنفسنا صدق ما نقول، وما أدرانا أن هذه هي النسخة التي اعتمد عليها المحقق هي شرح النقجواني؟ هل فتش المحقق الكريم جميع مخطوطات مكتبة ليدن؟ من الواضح أنه لم يفعل ذلك، وإلا كان ذكره بالقول بأنه بعد جهد ومتابعة وبحث في جميع مخطوطات مكتبة ليدن لم يتم العثور على أي شرح آخر للامية العرب غير هذا، فيكون حينئذ المخطوط أو الشرح فعلاً للنقجواني ويصدق قوله، لكن من الواضح جداً أنه أغفل هذه المسألة، والدليل وجود نسخة أخرى لشرح لامية العرب وبرقم آخر في المكتبة نفسها أشار إليها فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي [٤٣]، غير النسخ الأخرى التي أشرت إليها سابقاً في المكتبة العباسية في البصرة والمكتبة الوطنية في تونس، ومكتبة المتحف العراقي في بغداد.

إذن هذا الشرح الذي حققه الدكتور العامودي ليس هو الشرح الوحيد بحسب زعمه، بل ظهرت هناك نسخ أخر في ليدن وبقية مدن أخرى، ثم تهربه مرة أخرى وتنصله من المسؤولية بقوله: (فلعل ورقة العنوان قد فقدت فأصبح الشرح مجهول المؤلف) [٤٤]، هل فقدان ورقة العنوان يعد مسوغاً لأنسب شرحاً إلى غير صاحبه دون دليل؟ بل تقتضي الأمانة العلمية والصبر أن يتابع مخطوطات الشرح في جميع الكتب

---

(٤٢) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق ١٥٥.

(٤٣) ينظر: تاريخ التراث العربي ٥٣/٢.

(٤٤) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق ١٥٥.

والفهارس المتعارف عليها في هذا الشأن، فالعملية ليست بهذه السهولة التي يظنها المحقق الكريم، لأنسب ما أشاء إلى من أشاء.

وفي الفقرة نفسها(شرح لامية العرب: نسبة وتوثيق) ذكر المحقق الفاضل مسوغاً كما يراه مناسباً لنفسه وليشرع في تحقيقه بقوله:(لم ينسب أحد من العلماء هذا الشرح لغير المؤيد بن عبد اللطيف النقجواني) [٤٥]، نقول: كلام سليم جداً ومنطقي جداً، لأن علماءنا الأجلاء أهل للثقة فكيف ينسبون شرحاً إلى غير صاحبه، إلا إذا حصل وهم من النساخ الجهال وعن طريق الخطأ، لكننا نعلم ما يدور في خلج المحقق الفاضل أراد كما أسلفنا أن يجد مسوغاً على إقدامه على تحقيق النص، وأن هذا الشرح هو للنقجواني دون جهد أو الخوض في نسبته ومراجعة المصادر المعتبرة في هذا الشأن، لذلك التجأ إلى مسوغات واهية ليقنع نفسه ويقنع القارئ أن هذا الشرح للنقجواني.

المبحث الثالث: الملاحظات المتعلقة بالتحقيق

سبق أن تناولنا في المبحثين السابقين ملاحظات على مقدمة التحقيق، وأخرى على توثيق النص ونسبته إلى الشارح، وفي هذا المبحث إن شاء الله سنتناول الملاحظات المتعلقة بتحقيق النص التي كان لها الأثر الفاعل في اختيار هذا الشرح ميداناً للدراسة في مجال نقد التحقيق.

وأول الملاحظات التي يمكن أن نسجلها على التحقيق إغفال المحقق الكريم تخريج وإحالة المفردات التي ذكرت في الشرح، فلم يُخَرِّجْ ولا مفردة واحدة ولم يحلها على المعجمات اللغوية، وهذا الأمر يعرفه كل من يعمل في ميدان تحقيق النصوص، فجاءت اللامية حافلة بمفردات لم أجدها في جميع معجمات اللغة، وأخرى انفرد بها هذا الشرح عن بقية شروح اللامية التي بلغ عددها أكثر من أربعة وثلاثين شرحاً أغلبها في متناول اليد سواء أكانت هذه الشروح محققة أم مازالت مخطوطة.

(٤٥) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق ١٥٥.

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على النص المحقق وجدناه يخلو من كلمتين كانت ترافق أغلب المحققين وأغلب كتب التراث، هاتان الكلمتان هما التصحيف والتحريف التي بليت بهما مؤلفاتنا بسبب جهل النساخ أو عدم معرفتهم بضوابط العربية، لذلك نجد المحقق الكريم لم يذكرهما بتاتاً، فهل كان الناسخ حاذقاً إلى درجة أنه لم يخطئ في كتابة هذه النسخة؟ أم أن هذه النسخة كتبت بخط المؤلف فخلت من جميع الأخطاء المتعلقة بفن التحقيق؟ نعتقد أن الأمر ليس كما ذكرتُ لا الناسخ كان حاذقاً ولا كتبت هذه النسخة بخط المؤلف، والدليل على ذلك في الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة المخطوطة التي قدم منها المحقق صورة في نهاية الدراسة وقبل النص المحقق دليل واضح على وجود آفة التصحيف والتحريف [٤٦] .

ويحق لنا أن نعزز كلامنا ببعض الشواهد من الورقة التي ألحقها المحقق بشرح اللامية ليكون القارئ الكريم على اطلاع بما أصاب النص المخطوط من آفات التحقيق، قال الشارح[٤٧]:

قال الاشنفرى الأزدي، صوابها الشنفرى.

وهو العطم الشفتين، صوابها العظيم.

ضرب به المثل في مثل ذلك، كلمة مثل زائدة في النص ولم يشر إليها المحقق.

سيت بذلك، صوابها سميت بذلك.

كيا أشار إليه، صوابها كما أشار إليه.

لوزن البيت من الانكسار، صوابها الكسر.

حيت الحاجات، صوابها حمت الحاجات.

---

(٤٦) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق١٥٦–١٥٧.

(٤٧) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق١٥٦–١٥٧.

والطية: الحاجة، كلمة والطية ساقطة من الأصل المخطوط ولم يشر إليها المحقق.

وذلك أنسهن بي، صوابها لأنسهن بي.

والمعصم: الأوعال، صوابها والعصم.

وكذلك من الظباء من العصية، صوابها العصمة.

من الوعول ما طل قرناه، صوابها ما طال.

قيل نانها، صوابها بأنها.

نجعله صفة، صوابها تجعله صفة.

هذه آفات التحقيق من تصحيف وتحريف وسقط وقراءة مغلوطة في ورقة واحدة– بصفحتين– فكيف ببقية المخطوط؟ لأننا لا نملك النسخة التي اعتمد عليها المحقق لأبين للقارئ الكريم حجم هذه الآفة التي لم يشر إليها المحقق الفاضل لا في الدراسة ولا في هامش الشرح، وكأن النص سليم معافى من هذه الآفات والأمراض التي تصيب النص المخطوط، وهي ليست بعيوب يعاب عليها المحقق إذا ما أشار إليها، في حين تقتضي الأعراف في فن التحقيق والأمانة العلمية أن يشير المحقق إلى كل ما يعتري النص من ذلك، أما على هذه الحال فلا يجوز مطلقاً أن يتكتم المحقق على تلك الآفات؛ لأنه بذلك يخدع القارئ بعدم وجود أي آفة أصابت النص المخطوط.

ولنعد مرة أخرى إلى النص المحقق، فهناك إشارة في النص غفل عنها المحقق في الورقة الأولى هي أن الشارح ذكر قائل القصيدة صراحة فقال: قال الشنفرى الأزدي[٤٨]، في حين ذكر المحقق الكريم في قسم الدراسة أن اسمه عمرو بن مالك [٤٩] ، فلا ندري هل اطلع المحقق على النص المخطوط؟ أم أنه جهل ما كتبه قبل صفحات

(٤٨) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

(٤٩) شرح لامية العرب للنقجواني– مقدمة المحقق١٤٩.

عن اسم الشنفرى وسماه عمر بن مالك؟ على ما يبدو لا يوجد هناك ترابط ما بين الدراسة والنص المخطوط الذي حققه فيما بعد المحقق الكريم، وإلا فالدراسة تختلف عن الشرح، ومن المنطق أن تكون الدراسة مؤيدة للنص المحقق (الشرح)، ثم إن الشارح في الورقة نفسها ذكر سبب تسمية الشنفرى، فقال[٥٠]: (وهو العظيم الشفتين، وقيل: الكثير الشعر)، وهذا الاختلاف أيضاً أغفله المحقق الفاضل، ليختلف بذلك أيضاً عن ما ذكره في حياة الشنفرى في الدراسة التي قدمها في أول التحقيق.

قال الشنفرى:

أَقيمــوا بَنــي أُمّــي صُــدورَ مَطِــيّكُم فَــإِنّي إِلــى حَــيٍّ سِــواكُم لأَمْيَــلُ

الرواية المشهورة التي أوردها جميع الشراح (إلى قوم)، ولم يشر المحقق الفاضل إلى ذلك، وهذه الرواية انفرد بها الشارح عن جميع الشروح المطبوعة والمخطوطة ولم يتنبه عليها المحقق.

قال الشارح[٥١]: وإنما أضاف بني إلى الأم ولم يضفهم إلى الأب، وذلك لوجوه خمسة:

الأول: إنما أضافهم إلى الأم دون الأب للترقيق والتلطيف.

الثاني: إن الأخوة لما كانت متحققة من قبل الأم دون الأب فكأنه قال إخوتي بالتحقيق.

الثالث: لاحتمال أن يكون شرفهم من جهة الأم.

الرابع: لاحتمال أن يكون إخوته من قبل الأم فقط، فما كان له أن يضيفهم إلا إلى الأم خوفاً من الكذب.

---

(٥٠) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

(٥١) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

الخامس: صيانة لوزن البيت من الانكسار.

هذه التفاتة مهمة من الشارح(النقجواني) لم يتنبه عليها المحقق، ولم يشر إليها شراح اللامية من قبل، وهي تحسب للشارح والمحقق على حد سواء، لكن الكثرة تغلب الشجاعة كما قيل، فالعجلة غلبت الفطنة، والاستعجال هنا وضع المحقق في هفوات لا تحمد عقباها، فهذه الإشارة الجميلة لم ترد عند أي من الشراح السابقين أو الذين جاؤوا بعد النقجواني، ولم يستطع المحقق الإفادة منها وتوظيفها في خصائص الشرح ومنهج الشارح التي كتب عنها في دراسته في بداية التحقيق، مما يحسب له ولشارح اللامية؛ لأن في المخطوط إشارات لا يمكن أن يهتدي إليها إلا المحقق الذي عاش مع الشرح أياماً وأسابيع وقد تكون شهوراً، وهنا تبرز قيمة التحقيق في إيضاح ما في المخطوط من إشارات يراها المحقق ولا يراها غيره.

في قول الشنفرى:

إِذا زَلَّ عَنهـا السَـهمُ حَنَّـت كَأَنَّهـا مُـرَزَّأَةٌ عَجلـى تُـرِنُّ وَتُعـوِلُ

أشار المحقق إلى رواية(حَنَّت كَأَنَّها) بأنها وردت في: شرح لامية العرب للتبريزي٤٥، واختصار المنتخب٩أ، وشرح لامية العرب لابن كرم٦أ، وعنوان الأدب٣٣.

لنا ثلاث ملحوظات على تخريج هذه الرواية:

الأولى: أن المحقق كما هو واضح خلط الشرح المحقق مع المخطوط، وكان الأولى به أن يبدأ بالمطبوع المحقق، ثم ينتهي بالمخطوط.

الثاني: وإذا كان هذا دأب المحقق أن يخلط المخطوط مع المطبوع، فكان أقل تقدير أن يرتب المصادر بحسب قدمها الزمني فنبدأ بالأقدم فالأقدم، فالتبريزي(ت٥٠٢هـ)، وصاحب اختصار المنتخب مجهول لا نعرف عن وفاته أي شيء، وابن كرم النحوي كذلك لا نعرف عن وفاته أي شيء، وبقي صاحب عنوان الأدب الغنيمي الفيومي الذي

(توفي بعد١١٠١هـ) ، فكان عليه أن يكمل ما بدأ به التبريزي ثم الفيومي؛ لأنه معلوم الوفاة، ثم بقية الشراح مجهولي الوفاة.

الثالث: فضلاً عن ما ذكره من مصادر تخريج الرواية هناك شروح أخر ذكرت هذه الرواية وقد أغفلها المحقق الكريم نذكرها إتماماً للفائدة: شرح لامية العرب المنسوب للمبرد(ت٢٨٥هـ) ٧٤، وأعجب العجب للزمخشري(ت٥٣٨هـ) ٢٤، وشرح لامية العرب للعكبري(ت٦١٦هـ) ٢٦، وتفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب(ت١١٢٠هـ) ١٩، ونهاية الأرب في شرح لامية العرب(ت١١٦٨هـ) ٥٠.

وفي البيت نفسه أشار الشارح(النقجواني) إلى رواية(مرزَّأة ثكلى) ثم خَرَّجَ المحقق هذه الرواية من الكتب السابقة الأربعة، وما ذكر عن رواية (حَنَّت كَأَنَّها) يذكر في رواية(مرزَّأة ثكلى) من حيث المنهجية، ويضاف إليها مجموعة أخرى من الشروح ذكرت هذه الرواية ومنها: شرح لامية العرب المنسوب للمبرد(ت٢٨٥هـ) ٧٤، ونهاية الأرب في شرح لامية العرب(ت١١٦٨هـ) ٥٠، ورشف الضرب من شرح لامية العرب للسويدي(ت١١٧٤هـ) ٥٦، وسكب الأدب على لامية العرب للشاوي(ت١٢٠٩هـ) ١٧٥.

في قول الشنفرى:

وَلا خَـــرِقٍ هَيـــقٍ كَـــأَنَّ فُـــؤادَهُ يَظَـــلُّ بِـــهِ المُكَّـــاءُ يَعلـــو وَيَســـفِلُ

قال الشارح(النقجواني): والهيق: الصغير الرأس.

انفرد الشارح عن بقية الشراح بإيراد هذا المعنى، وخلال مراجعتي لجميع الشروح المخطوطة والمحققة والمطبوعة المتيسرة عندنا لم نجد أحداً من الشراح زاحم النقجواني بذكر هذا المعنى، وهذا مما يحسب للشارح ولم ينبه عليه المحقق.

وفي البيت أيضاً شيء آخر غفل عنه المحقق، وهو أن جميع المعجمات اللغوية لم ترو هذا المعنى، مما جعلنا نضع في اعتباراتنا أن الشارح له اطلاع كبير على اللغة وخفاياها مما لم يستطع أي من أصحاب المعجمات أن يأتي أو يزاحم النقجواني بذكر

هذا المعنى، لذلك قَصَّرَ المحقق الكريم حينما لم يرجع إلى المعجمات وإلى بقية شروح اللامية وأغلبها متيسرة لديه ليخبرنا بما انفردت به هذه المخطوطة عن غيرها وهذا مما يسجل للشارح ويؤخذ به على المحقق.

في قول الشنفرى:

وَلَســـتُ بِعَـــلٍّ شَـــرُّهُ دونَ خَيـــرِهِ أَلَـــفَّ إِذا مـــا رُعتَـــهُ اِهتـــاجَ أَعـــزَلُ

يقول الشارح: والأعزل: الذي لا سلاح له، ومنه يسمى أحد السماكين بالأعزل بحيث لا سلاح خلاف الرمح.

وصواب العبارة: لا سلاح له بخلاف الرامح[٥٢]، وهي عبارة أوردتها أغلب المعجمات إلا أن ذلك غاب عن المحقق ولم يتنبه له.

في قول الشنفرى:

وَلَســتُ بِمِحيـــارِ الظَـــلامِ إِذ اِنتَحَـــت هُدى الهَوجِـل العِسّيفِ يَهمـاءُ هَوجَـلُ

الرواية المشهورة: إذا انتحت، ولعل الألف سقطت من المحقق.

وفي البيت نفسه يقول الشارح: نحتٌ: الرجل الأهوج الذي لا خير عنده، نقول: على هذه الرواية لا معنى لها داخل البيت، وكذا الحال لا يستقيم الوزن الشعري معها، ولم يدرك ذلك المحقق، ولم يعلق عليها.

في قول الشنفرى:

إِذا الأَمَعـزُ الصُـوّانُ لاقـى مَناسِـمي تَطـــايَرَ مِنـــهُ قـــادِحٌ وَمُفَلَّـــلُ

ذكر الشارح قائلاً: والصوان: ضرب من الحجارة، وهو ما اشتد وصلب منها، وقيل: هو حجارة النار. قول الشارح الأخير(حجارة النار) لم يذكرها أحد من الشراح، وكذلك أغفلها

(٥٢) ينظر: لسان العرب، (عزل، رمح).

أصحاب المعجمات، وهي تُعدُّ إضافة جديدة غفل عنها المحقق وهي مما يحسب للشارح.

في قول الشنفرى:

وَلَكِـــنَّ نَفســـاً حُـــرَّةً لا تُقـــيمُ بـــي عَلـــى الـــذَّامِ إلّا رَيثمـــا أَتَحَـــوَّلُ

أشار الشارح إلى رواية أخرى لكلمة حرة، وهي: نفساً مُرةً، ثم أشار في تخريجها إلى: أعجب العجب٨٣، وإعراب لامية الشنفرى٩٠، واختصار المنتخب١١ب، وعنوان الأدب٥٠.

وهناك روايتان أهملهما المحقق ولم يشر إليهما وهما من مصادره في التحقيق: شرح لامية العرب للعكبري٣٤، وسكب الأدب ٢٥١.

في قول الشنفرى:

غَـدا طاوِيـاً يُعـارِضُ الـريحَ صـافِياً يَخوتُ بِأَذنابِ الشِعابِ وَيَعسَلُ

(الريحَ صافياً) رواية انفرد بها الشارح عن البقية ولم يستطع المحقق إدراك ذلك، وهو مما يحسب للشارح، وكذلك في قول الشارح: ويعسل: كشراع، وأصله من عسلان الريح، والرمح إذا اهتز واضطر.

عبارة الشارح الأخيرة: (اهتز واضطر) مغلوطة ولا يستقيم بها المعنى وصوابها (اهتز واضطرب) [٥٣] كذلك لم يتنبه لها المحقق.

في قول الشنفرى:

وَفـــاءَ وَفـــاءَت بادِيـــاتٌ وَكُلُّهَـــا عَلـــى نَكَـــظٍ مِمّـــا يُكـــاتِمُ مُجمِـــلُ

(٥٣) ينظر: اللسان، (عسل)، والصحاح، (عسل).

في رواية البيت(على نكظ) رواية أخرى لم يشر إليها المحقق، فقد أشار في بعض الأبيات إلى تعدد الروايات في حين أغفلها هنا، ففي رشف الضرب رواية أخرى للبيت(على نكص) [٥٤].

وذكر الشارح: والنكظ الشدة، ويروى، شدة الجوع، فلا ندري هل هذه الرواية تعود على البيت أم على الشرح؟ فإذا كانت تعود على الشرح، تكون العبارة على الوجه التالي: (والنكظ: شدة الجوع) أما إذا كانت تعود إلى البيت فتكون الرواية(على شدة مما يكاتم) وهذه الرواية لا يستقيم الوزن معها، فكان عليه أن ينبه على هذه المسألة فكذلك أهملها المحقق ولم يتنبه إليها.

في قول الشنفرى:

كَـــأَنَ وَغاهـــا حَجرَتَيـــهِ وَحَولَـــهُ أَضـــاميمُ مِـــن سَـــفرِ القَبائِـــلِ نُـــزَّلُ

رواية الشرح: (القَبائِلِ نُزَّلُ) هذه الرواية بكسر الزاي غير صحيحة وصوابها بالفتح وغير مستساغة وثقيلة بالكسرة.

ذكر الشارح، السفرُ: القوم المسافرون، ويروى (لب القبائل)، هذه الرواية الجديدة لم يشر إليها المحقق، وقد انفردت بها المخطوطة عن سائر الشروح مما يحسب هذا الأمر للشارح بإضافة جديدة لشرح اللامية، فلم يتمكن المحقق من الإشارة إليها.

في قول الشنفرى:

وَأَعـــدِلُ مَنحوضـــاً كَـــأَنَّ فُصوصَـــهُ كِعـــابٌ دَعاهـــا لاعِـــبٌ فَهـــيَ مُثَّـــلُ

ذكر الشارح قائلاً: مُثَّلُ: جمع ماثل، وهو المنتصب، ومنها قيل: للمسرحة ماثلة لانتصابها.

(٥٤) رشف الضرب من شرح لامية العرب ٨٥.

عبارة الشارح الأخيرة:(للمسرحة ماثلة لانتصابها) مبهمة وغير واضحة، ولا معنى لها وعلى من تعود المسرحة؟ فكان لزاماً على المحقق أن يوضح ما غمض وبهم على القارئ، لا أن يمر على الشرح مروراً سريعاً، ثم إننا رجعنا إلى جميع معجمات اللغة فلم نجد أحداً يذكرها بهذا المعنى.

في قول الشنفرى:

فَـإِن تَبتَـئِس بِالشَـنفَرى أُمُّ قَسـطَلٍ لَمـا اغتَبَطَـت بِالشَـنفَرى قَبـلُ أَطـوَلُ

تَبتَئِس بِالشَنفَرى رسمها المحقق بصورة مغلوطة ولم يتنبه عليها(بالشننفرى).

ذكر الشارح: وأم قسطل: يعني امرأة محتاجة، هذا المعنى لم يرد في جميع معجمات اللغة ولا في شروح اللامية باستثناء شرح ابن عطاء الله المصري نهاية الأرب [٥٥] ، وهو من مصادر المحقق المعتمدة في التحقيق إلا أنه أغفل الرجوع والإشارة إليه، وهو مما يدلل على وجود هفوات كبيرة في تحقيق الشرح.

في قول الشنفرى:

وَإِلـفُ هُمـومٍ مـا تَـزالُ تَعـودُهُ عِيـاداً كَحُمّـى الرَبـعِ أَو هـو أَثقَـلُ

الرواية الصحية المعتمدة في جميع الشروح: أو هي أثقلُ، إلا أن المحقق الكريم قد فاته الانتباه على رواية البيت الصحيحة.

في قول الشنفرى:

فَإِمّـا تَرَينـي كَابِنَـةِ الرَمـلِ ضـاحِياً عَلـى رِقَّـةٍ أَحفـى وَلا أَتَنَعَّـلُ

روى الشارح: ولا أتسربل بدل أتنعل، وهي رواية جديدة انفردت بها مخطوطة النقجواني، ولم يوفق المحقق في الإشارة إلى هذا الأمر.

في قول الشنفرى:

دَعَستُ عَلى غَطشٍ وَبَغشٍ وَصُحبَتي سُـعارٌ وَإِرزيـزٌ وَوَجـرٌ وَأَفكُـلُ

---

(٥٥) ينظر: نهاية الأرب ٧٥.

ذكر الشارح: دعست أي[ ] ، ثم أشار المحقق إلى الهامش بقوله: ما بين المعقوفين كلمة غير مقروءة، فهل من الصعوبة بمكان معالجة هذا السقط لهذه الكلمة، وكما تعلمنا في أبجديات علم التحقيق من السهولة جداً معالجة الكلمة الواحدة الساقطة من النص من خلال مراجعة كتب المؤلف أو الكتب القريبة منه، وبما أن شرح لامية العرب من الشروح المشهورة جداً وتعاقب على شرحها جلة علماء العربية المشهورين والمغمورين، فالأمر ليس بتلك الصعوبة لمعالجة هذا السقط، فعند مراجعتنا لبعض شروح اللامية استطعنا إتمام النص من شرحين هما: شرح لامية العرب للعكبري [٥٦] ، ونهاية الأرب لابن عطاء الله المصري [٥٧] ، وكلاهما من المصادر التي اعتمد عليها المحقق الكريم، إلا أن التسرع قد أخذ دوره في العمل ولم يستطع المحقق معالجة أيسر الأمور، وكنا سميناها لسهولتها بأبجديات علم التحقيق، وعلى هذا يكون صواب العبارة كما وردت في المصدرين السابقين: دعست أي [دفعت].

في قول الشنفرى:

فَأَيَّمــــتُ نِســــواناً وَأَيتَمــــتُ ولْــــدَةً وَعُــدتُ كَمــا أَبــدَأتُ وَاللَيــلُ أَلَيــلُ

كل الشروح أوردت رواية(وَأَيتَمتُ إلْدَةً)، باستثناء النقجواني الذي أوردها بالراوية المذكورة آنفاً، ولم ينبه المحقق الكريم على هذه الرواية الجديدة التي انفردت بها هذه المخطوطة ليعلم القارئ الكريم بهذه الرواية وأثرها في المعنى، والعرب تقول: ولدة وإلدة، وقتت وأقتت، وفي (وقتت) قراءة يستشهد بها علماء القراءات، فهي قراءة أبي عمرو بتشديد القاف (وقّتت) وقراءة أبي جعفر بتخفيف القاف (وقِتت) قالوا: وهي الأصل أي (الواو)؛ لأنه من الوقت والهمزة بدل منها لأنها مضمومة ضمة لازمة[٥٨].

---

(٥٦) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

(٥٧) شرح لامية العرب للنقجواني ١٥٨.

(٥٨) ينظر: التيسير في القراءات السبع ٢١٨، والموضح في وجوه القراءات وعللها ١٣٢٨/٣، والدر المصون ٤٥٥/٦.

قال الشارح: وأيتمت ولدة، أي جعلتهم يتماء، واليتم من قبل الأب، والثكل من الأم، في هذا القول شيء طريف لم ينتبه عليه المحقق عن طريق مراجعة الكتب التي تناولت اليتم في الإنسان عن طريق الأب، وفي الحيوان عن طريق الأم، وهو مذكور في أحد الشروح التي حققها المحقق الفاضل، كما أشار الأصمعي إلى ذلك(واليتم في الناس من قبل الآباء، وفي البهائم من قبل الأمهات) [٥٩].

وذكر أبو حيان التوحيدي تعليلاً لطيفاً لهذه المسألة، كنت أرجو من المحقق الفاضل أن يشير إليه، ولاسيما أنه تناول المسألة بأسلوب جميل، ولا بأس من أن نذكره هنا للتتم به الفائدة: (فإن قلت: لأن الأم هاهنا كافلة فإن الأمر في الناس كذلك، وفيه سر غير هذا ونظر فوقه.

الجواب: قال أبو علي مسكويه – رحمه الله: إن الإنسان من حيث هو حيوان مشارك للبهائم في هذا المعنى، محتاج إلى ما يقيمه من الأقوات التي تحفظ عليه حيوانيته.

ومن حيث هو إنسان مشارك للفلك في هذا المعنى يحتاج إلى ما يبلغه هذه الدرجة بالتعليم والتأديب؛ لأن الأدب يجري من النفس مجرى القوت من البدن، والذي يقوم بالحال الأولى هي الأم، والذي يقوم له بالحال الثانية هو الأب.

ولما كانت الحالة الثانية أشرف أحواله، وهي التي بها يصير هو ما هو، أعني أن يصير إنساناً – وجب أن يكون يتمه من قبل أبيه. ولما كان سائر الحيوانات كمالُ حيوانيتها في القوت البدني وجب أن يكون يتمها من قبل الأم.

---

(٥٩) شرح لامية العرب للتبريزي١٦٩ .

ولعل الإنسان قبل أن يبلغ حد التعلم من الأب، وفي حال حاجته إلى الرضاع إذا فقد أمَّهُ سُمي يتيماً من قبل الأم ولم يمتنع إطلاق ذلك عليه) [٦٠] .

في قول الشنفرى:

تَـرودُ الأَراوِيَ الصُـحمُ حَـولِي كَأَنَّهـا عَــذارى عَلَــيهنَّ المُــلاءُ المُــذَيَّلُ

قال الشارح: والصحم يروى بالصاد والحاء المهملتين، جمع الأصحم، وهو السواد المائل إلى الصفرة، وقيل: هو الأغبر المائل إلى السواد، ويروى، بالضاد والجيم المعجمتين، وهو الذي يضرب إلى السواد... .

قول الشارح: (ويروى، بالضاد والجيم المعجمتين، وهو الذي يضرب إلى السواد) يعني الضجم، لم نجد هذا المعنى في جميع معجمات اللغة، فكان على المحقق أن يتابع مثل هذه الإشارات ليكون القارئ على بينة مما أورده الشارح من مفردات ومعانٍ لم تطرق من قبل.

الخاتمة:

بعد رحلة طريفة وشاقة وممتعة بالوقت نفسه مع تراثنا الأدبي ومع شرح من شروح لامية العرب للنقجواني، انتهى بنا المطاف لنحط رحلنا عند أبرز الأمور التي يمكن أن نخرج بها حصيلة لجهد بذلناه في سبيل الوصول إلى الحقيقة دون أن نبخس حق الآخرين، فتوصلنا إلى مجموعة نتائج شكلت الملمح الأبرز في هذا البحث، نوجزها على النحو الآتي:

(٦٠) الهوامل والشوامل ٢٧١.

١- اتضح من خلال البحث أن هذا الشرح ليس للنقجواني نسبه إليه المحقق عن طريق الخطأ دون أي دليل يؤيد كلامه، وإنما الشرح لشارح مجهول.

٢-أشار البحث إلى خطورة أن ينسب المحقق الشرح إلى مؤلفٍ، دون دليل يثبت صحة رأيه، ففيه من المزالق التي تؤدي إلى تغيير الحقائق.

٣-أكد البحث ضرورة جمع المحقق بقية نسخ الشرح، قبل الشروع في تحقيقه؛ ليحصل منها على نفع وفائدة في إتمام عمله، وللخروج بأفضل النتائج.

٤- تنبه البحث على أهمية توثيق نسبة الشرح إلى مؤلفه قبل البدء بتحقيقه من خلال الرجوع إلى الكتب المعتبرة التي تخصصت بهذا الميدان.

٥-أثبتنا من خلال البحث اضطراب منهج المُحَقِقِ في تعامله مع النصوص الواردة في الشرح، وقد أشار الباحثان إلى ذلك في صفحات البحث.

٦-أكد البحث ضرورة مراجعة المحقق للشرح الذي يريد تحقيقه، فضلاً عن بقية شروح اللامية ؛ ليحصل منها على نتائج صحيحة تعينه على إنجاز عمله.

٧- أثبتَ البحث بالأمثلة المتنوعة أن الشرح جاء حافلاً بالتصحيف والتحريف والسقط والأخطاء النحوية والعروضية، إلا أن ذلك الأمر لم يشر إليه محقق الشرح.

٨-أشار البحث إلى وجود إضافات لغوية وأدبية مهمة انفرد بها الشرح، لكن المحقق أغفل التنبيه على ذلك ولم يشر إليه.

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب، لأبي جمعة الماغوسي(ت١٠١٦هـ)، تحقيق د.محمد أمين المؤدب، دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط، (د.ت).
- أدباء السجون، عبد العزيز الحلفي، دار الكاتب العربي ، (د.ت).
- أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، بطرس البستاني، دار مارون عبود – لبنان(د.ت).
- أعجب العجب في شرح لامية العرب، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د.محمد إبراهيم حور، دار سعدالدين- دمشق، ط١/١٩٨٧. وتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥/٢٠٠٢.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني(ت٣٥٦هـ)، تحقيق لجنة من الأدباء، دار الثقافة – بيروت، ط٥/١٩٨١.
- الأمالي، أبو علي القالي(ت٣٥٦هـ)، تحقيق علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون- بيروت، ط١/٢٠٠٨.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، ١٩٨٢.
- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د.عبد الحليم النجار، دار المعارف – مصر، ط٣/١٩٧٤.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩١.

- تفريج الكرب عن قلوب أهل الأدب في معرفة لامية العرب، ابن زاكور المغربي ، (ت١١٢٠ هـ)، تحقيق د.علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين – دمشق، ط١ /١٩٩٥. وتحقيق د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٥.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) عني بتصحيحه أوتربزل، مطبعة الدولة – استانبول، ١٩٣٠.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر– بيروت، ط٢/١٩٨٨.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٣/١٩٨٩.
- دائرة المعارف الإسلامية، بطرس البستاني ، دار المعرفة – بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق علي محمد عوض وجماعته، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١/١٩٩٤.
- ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف– القاهرة، ط٣(د.ت).
- ديوان الحماسة، أبو تمام الطائي(ت٢٣١هـ)، تحقيق د.عبدالمنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام– بغداد، ١٩٨٠.
- ديوان المفضليات، مع شرح لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري، عني به كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت، ١٩٢٠.
- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب– بيروت، ١٩٩٩.
- رشف الضرب من شرح لامية العرب، لعبد الله السويدي (ت١١٧٤هـ) دراسة وتحقيق، عصام عكلة عبد القهار الكبيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة الأَنبار، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

- سكب الأدب على لامية العرب، سليمان بك بن عبدالله بك الشاوي العبيدي (ت١٢٠٩هـ) دراسة وتحقيق، مهند مجيد برع، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة تكريت، ٢٠٠٥.
- شرح شعر الشنفرى الأزدي، لمحاسن بن إسماعيل الحلبي، تحقيق د.خالد عبدالرؤوف الجبر، دار الينابيع– عمان، ٢٠٠٤.
- شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق رجب إبراهيم الشحات، ضمن دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، القاهرة١٤٠٣هـ–١٩٨٢م. وتحقيق محمد خير الحلواني، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١/١٩٨٣.
- شرح لامية العرب للتبريزي– نسبة وتوثيق، د.ياسر أحمد فياض مجلة الدراسات التربوية والعلمية– الجامعة العراقية، العدد٨،حزيران،٢٠١٦.
- شرح لامية العرب، سليمان بن محمد بن أحمد بن زيد بن سليم(مجهول) تحقيق وليد سامي خليل، مجلة الأستاذ، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، العدد١٥٣/١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
- شرح لامية العرب، عمر بن الحسن بن مسافر الشامي(مجهول) تحقيق صفاء علي حسين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد١/٢٠٠٧.
- شرح لامية العرب، المنسوب للمبرد(ت ٢٨٥هـ)، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦. وتحقيق د.ياسر أحمد فياض، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية،العدد١/٢٠٠٩.
- شرح لامية العرب، للمؤيد بن عبد اللطيف النقجواني (ألفه سنة ٩٨٢هـ)، تحقيق د.محمود محمد العامودي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٩٩.

- شرح لامية العرب، ليحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٦. وتحقيق د.محمود محمد العامودي، مجلة معهد المخطوطات العربية –القاهرة، المجلد ٤١، الجزء الأول/١٩٩٧.
- شعر الشنفرى الأزدي، أحمد محمد عبيد الهنداسي، مجلة العرب الجزء(٩-١٠) السنة (٣٤) الربيعان سنة ١٤٢٠هـ، تموز-آب ١٩٩٩م .
- شعر الصعاليك منهجه وخصائصه، د.عبدالحليم حنفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٧٩.
- الشعراء الصعاليك في العصر لجاهلي، د.يوسف خليف، دار المعارف- القاهرة، ١٩٥٩.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤/١٩٩٠.
- الطرائف الأدبية، عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٣٩.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل-بيروت، ط٥/١٩٨١.
- عنوان الأدب بشرح لامية العرب، لأبي الخلاص جادالله الغنيمي الفيومي(ت بعد ١١٠١هـ)، تحقيق د.محمود محمد العامودي، مطبعة المقداد، غزة، ط١/١٩٩٧.
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/١٩٧٥.
- فهرس مخطوطات المجمع العلمي العراقي، ميخائيل عواد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٩٧٩.
- كتاب درر الحكم للثعالبي بين تحقيقين- نظرات في المنهج والتحقيق، د.ياسر أحمد فياض، مجلة البحث العلمي في الآداب- جامعة عين شمس، العدد١٧- الجزء٣/٢٠١٦.

- كتاب القوافي، القاضي التنوخي(ت٤٨٧هـ)، تحقيق د.عوني عبدالرؤوف، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢/١٩٧٨.
- لامية العرب للشنفرى، عبد العزيز إبراهيم، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ط١/١٩٨٨.
- لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ) دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٣.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني(ت٥١٨هـ) تحقي محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، ١٩٥٥.
- مختارات شعراء العرب، ابن الشجري(ت٥٢٤هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار النهضة- القاهرة، ١٩٦١.
- مخطوطات الأدب في المتحف العراقي، أسامة النقشبندي، وظمياء عباس، منشورات معهد المخطوطات العربية- الكويت، ط١/١٩٨٥.
- معجم ألقاب الشعراء، سامي مكي العاني، مطبعة النعمان- النجف، ١٩٧١.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٩٥٧.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني(ت ٨٥٥هـ)، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ ، طبع بهامش خزانة الأدب للبغدادي.
- المنتخب في شرح لامية العرب، ليحيى بن أبي طي الحلبي(ت٦٣٠هـ) تحقيق إبراهيم البطشان، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١/٢٠١٦، وتحقيق زياد محمود الفياض، وعارف أحمد عبدالغني، دار سعد الدين- دمشق، ط١/٢٠١٦.
- الموجز في الأدب العربي، لجنة من الأساتذة في الدول العربية، دار المعارف- القاهرة،(د.ت).
- موسوعة الشعر العربي، مطاع الصفدي، وإيليا الحاوي، شركة خياط للطباعة والنشر- بيروت، ١٩٧٠.

- الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم (ت بعد٥٦٥هـ) تحقيق د.عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، ط١/١٩٩٣.
- نهاية الأَرب في شرح لامية العرب، لعطاء الله بن أحمد المصري، (ت ١١٨٦هـ)، تحقيق عبدالله محمد عيسى الغزالي، حوليات كلية الآداب- جامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الرابعة والسبعون، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. وتحقيق د.محمود محمد العامودي، مطبعة البشير، غزة، ط١/١٩٩٥. وتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط١/٢٠٠٦.
- الهوامل والشوامل، سؤالات أبي حيان التوحيدي(ت٤٠٠هـ) لأبي علي مسكويه(ت٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة – شركة الأمل للطباعة والنشر- القاهرة،٢٠٠١.